

سنة ١٩٢٣

عمارة المسجور الأقصى — السماح للوالدة بالعودة الى مصر
والحكم ضري في قضية الورقاف — بين مؤلفاتي وعضوية البرلمان — شؤره مختلفه

عمارة المسجور الأقصى : في يوم ٩ فبراير علت بحضور مفتي القدس السيد محمد أمين الحسيني ، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ؛ وكنت تعرفت به في القدس عند زيارتي لها في العام الماضي ؛ وهو شاب يبلغ الثلاثين من العمر تقريباً ، ذكي يتحدث بعقل ورزاقه ويعرف الترتية وقد توجهت إلى فندق الكونتنتال لزيارته فلم أجده ، وتركت له بطاقتي



السيد محمد أمين الحسيني
رئيس المجلس الاعلى الاسلامي ومفتي القدس

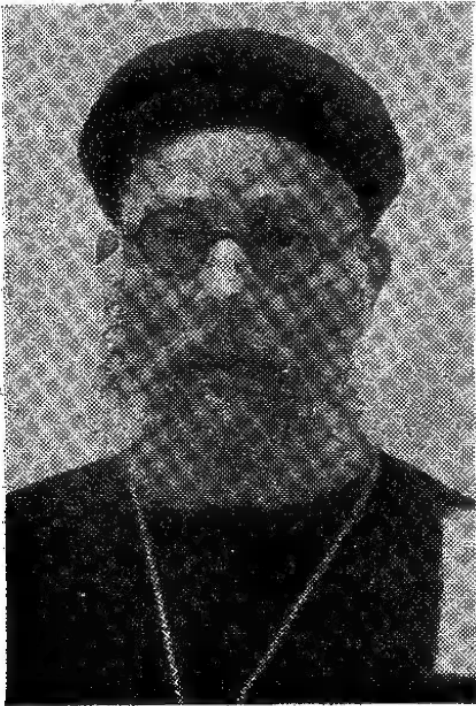
وفي يوم ١٣ دعيت عند السيد عبد الحميد البكري لتناول الشاي في حفلة أقامها تكريماً للمفتي ، وكان معه كمال بك المعماري التركي الشهير . المكلف هو ومن معه من المهندسين الاتراك بترميم قبة المسجد الأقصى والصخرة ، والحاج سعيد بك الشواء عضو المجلس الاسلامي الاعلى ومدير بلدية غزة سابقاً ، و خليل افندي سكا كيني ، وعادل افندي جبره مدير

المكتب الأقصى ، والشيخ محمد بنحيت ، والقمص بولس غبريال ، وغيرهم .
وعلمنا أن الغرض من حضور الوفد الفلسطيني جمع إعانات للقيام بالتعمير المطلوب ، الذي تبلغ نفقته مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات .

وفي ١٥ منه حضرت حفلة غداء أقامها أحمد زكي باشا للوفد ، وكان معنا شيخ الأزهر ، والمفتي والشيخ محمد نجيت ، والسيد عبد الحميد البكري ، والسيد رشيد رضا وسليمان شفيق باشا وزير الحربية السابق في تركيا ، وتناقشنا فيما يجب عمله لجمع التبرعات المطلوبة ؛ وتقرر أن أعرض الأمر على الأمير محمد علي ، وأتمس رياسته للهيئة التي ستشكل لجمع الإعانات ، وأن يقدم الوفد لسموه غداً بواسطة السيد عبد الحميد البكري والشيخ نجيت .

وفي يوم ١٦ قابلت الأمير ، وعرضت عليه المسألة فقبل مبدئياً ، على أن يستطلع رأى اللورد اللني . ثم حضر الوفد الفلسطيني وقدمه السيد البكري والشيخ نجيت لسموه ، ودار الكلام في الموضوع ، فأظهر ارتياحه وقبل بتحفظ ، وقال : إنه عند ابتداء العمل يسافر مع اللجنة التي ستشكل إلى الوجه القبلي لجمع التبرعات . ويطلب من سمو الأمير عمر طوسن أن يقوم بهذا العمل في الإسكندرية والوجه البحري ؛ فخرج الوفد شاكرًا لسموه ، مستريحاً لما بذلته من المساعي .

وفي يوم ١٩ دعوت الوفد لتناول الشاي ، ومعه السيد البكري والشيخ نجيت والسيد رشيد رضا وزكي باشا ، والقمص بولس غبريال . رئيس الكنيسة القبطية بحارة الروم ومندوب البطركية والاستاذ نسيم صبيغة ، وأبراهيم بك نجار صاحب « لسان العرب » .



القمص بولس غبريال

وفي يوم ٢٠ انعقد مجلس إدارة الرابطة الشرقية ودارت المناقشة حول المساعي التي قمت بها لدى الأمير محمد علي ، فتقرر اعتماد هذه المساعي من الجمعية .

وفي يوم ٢٥ قابلت الأمير بناء على طلبه في نادى محمد علي ، فأخبرني أنه حظى بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، وعلم منه ما دار بينه وبين ممثلي القدس من الحديث حول جمع التبرعات ، فلاحظ جلالته أن الوقت غير مناسب للبدء بهذا العمل نظراً لللازمة الاقتصادية ؛ ثم قال للأمير : إنه لم يكن

يعلم أن الوفد الفلسطيني طلب من سموه أن يرأس لجنة الاكتابات ، بل علم أنه لجأ إلى الشيخ محمد نجيت . فسألت الأمير عما إذا كان الملك يكره الشيخ نجيت : فقال بالفرنسية مامعناه : « نعم له ثأر عنده » .

وبعد أن تركته قابلت الوفد ، وأخبرته بما كان بين الملك والأمير ، فتقرر أن يزور المفتي اللورد اللنبي ، ويخبره بما حصل .

ولما قابله قال له : « الحقيقة أن الملك مشغول الفكر الآن بالحالة السياسية ، والأفضل الانتظار حتى تشكل الوزارة (١) . أما الازمة المالية فلا عبرة بها : ثم أوصى المفتي أنه عندما يعلم بتشكيل الوزارة يكتب إلى اللورد ، وهو يقابل الملك وينهى المسألة .

وفي يوم ٢٧ سافر الوفد الفلسطيني ، فودعه على المحطة كثير من أعضاء مجلس الرابطة الشرقية ، وغيرهم .

وفي يوم ١٠ يونيو عاد مفتي القدس لإعادة الكرة فيما يخص بجمع الاكتاب فنصحت له بأن يسير حسب رغبات جلالة الملك : فيبدأ بالكلام مع الوزارة ملتصقاً أن يكون العمل تحت رعاية جلالاته ، على أن يعين هو اللجنة التي تقوم بالعمل في الوقت الذي يختاره . بحيث لا تكون هناك صلة بين المشروع ، وبين البكري ، أو الشيخ نجيت أو صاحب المذكرات ، وذلك أدعى إلى رضا جلالاته .

وقد رافقته فقدمته لرئيس الوزراء ، فتكلم معه حسبما اتفقنا ، ووجد منه عطفاً على المشروع ، وقال : « إن اللورد اللنبي حادثه في هذا الصدد ، وأنه سيعرض الأمر على جلالة الملك ويحجده ،

وفي يوم ١٢ منه اجتمع مجلس إدارة الرابطة الشرقية ، وقرر المساعدة في جمع الاكتابات ، سواء باشتراك بعض أعضاء الرابطة في اللجنة التي سيأمر الملك بتشكيلها ، أو تخصيص هيئة من الأعضاء لتعمل على انفراد .

وفي يوم ١٤ منه قابل المفتي سعيد ذوالفقار باشا كبير الأمراء ، فوعد بالمساعدة لدى جلالة الملك . وقد قبل جلالاته رعاية المشروع ، وتقرر ابتداء العمل في الحريف القادم .

وبلغت التبرعات ٣٠٦ جنيهات و ٨٦٠ مليماً . وبعد ذلك تبرع جلالة الملك فواد بمبلغ خمسة آلاف جنيه وتبرعت وزارة الاوقاف بخمسة آلاف أخرى .

السماح للوالدة بالعودة الى مصر : في يوم ٩ ابريل حضر إلى منزلنا الأمير محمد علي ، وتكلم مع حرمي في ارسال خطاب من السيدات المصريات إلى اللورد اللبني ، بشأن عودة دولة الوالدة ، يتلخص في أن الأحكام العرفية هي التي تمنع عودتها ؛ ولذلك يطلبين وساطة جنايه لرفع هذا القيد ، وتذليل الصعوبات ، التي ربما تعوق رجوعها

فحررت هذا الخطاب بالفرنسية ، وأطلعت عليه شكور باشا ، وطلبت منه كتابته على الآلة الكاتبة . ولكن السيدات عدلن عنه ، وقررن إرسال رسالة باللغة العربية يطلبن فيها تحديد موعد لمقابلة اللورد للتكلم معه في الموضوع ، ووقعته السيدة شريفة هانم رياض

وحتى يوم ١٨ منه لم يرد الرد . وقد اتفق أن كان شكور باشا في هذا اليوم عند مستر كار سكرتير اللبني ، فسأله عما إذا كان اطلاق سراح أعضاء الوفد المعتقلين في قصر النيل قد أحدث أثراً طيباً عند المصريين ؟ فأجابه الباشا بالإيجاب . ثم أظهر المستر كار امتعاضه من تمسك السراى بمسائل غير هامة .

ففهم شكور أنه يعنى بذلك توقفا عن الاذن لوالدة الخديو بالرجوع ، فقال كار : نعم إننى أعنى ذلك ، لأن اللورد قابل الملك موفداً من قبل حكومته التي لا ترى مانعاً في عودة دولتها ، وطلب منه أن يوضح أسباب عدم السماح لها بالعودة فأجاب الملك ، بأنه يرى الأفضل الانتظار حتى يعلن الدستور وينعقد البرلمان تحضر في شهر ديسمبر ، وكان الأصوب أن يقابل طلب حكومة إنجلترا بالقبول ، فقال شكور باشا : إنه على استعداد للكلام مع السراى في هذا الشأن ، فسمح له كار بذلك ، وتوجه في يومه إلى السراى ، فأقنع سعيد ذا الفقار باشا بأن الأصوب السماح لدولتها بالعودة الآن ، لأنه حين يعلن الدستور لا يكون هناك مانع من رجوعها ؛ فلا يكون للسراى رأى في ذلك . فوعده بالتكلم مع الملك في هذا الشأن . وقد أعلننى شكور باشا بمسعاها فشكرت له

وفي يوم ١٩ ابريل تمكن سعيد ذو الفقار من اقناع الملك بهذا الرأى ، فأرسلت السراى برقية للوالدة بذلك . وأرسلت باسمى واسم حرمي برقية لدولتها بالتهنئة ، وأعلنت الأمير بمساعى شكور باشا

الحكم مصرى فى قضية الأوقاف : ذكرت فى سنة ١٩١٦ مائى إلى من الأخبار وأنا فى تركيا عن رفع قضية ضدى من الأوقاف السلطانية .

وأذكر هنا تفصيلا لهذه القضية من مبدئها إلى نهايتها . ذلك أنه فى أواخر سنة ١٩١٤ عينت الأوقاف اثنين من موظفى المالية ، وهما جورج بك طلاماس والمسترجون هلبرت لفحص أوراقها ، فأتضح لهما أن هناك أموالا سحبت لانفاقها فى وجوه خيرية ، ولكنها صرفت فى وجوه أخرى . فتولت النيابة التحقيق ، وكان

المحقق هو محمد زكى الإبراشى أفندى (باشا)



زكى الإبراشى باشا

فأنتم تحقيقه ولم يجد شيئا فى مكتبى بعابدين ولكنه وجد فى منزل أحمد بك صادق وكيل الأوقاف الخديوية سندات بالمقادير التى صرفت باسم الفقراء ، بينما ذهبت فى وجوه أخرى . فقدم القضية إلى محكمة مصر

الابتدائية فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ . ونظراً لوجود صالح أجنبى فى القضية ، وهو الحارس القضائى على أموال الخديو فى الخاصة الخديوية معيناً من البنك العقارى الذى يداين دائرة عباس ، فقد حولت القضية إلى محكمة مصر المختلطة ؛ وكان ذلك عقب صدور أحكام بالبراءة من المحاكم الأهلية

فى قضية أقيمت على خيرى باشا بمائة لقضيتى ؛ وكانت الأوقاف تطالبنى بالتضامن مع الخديو بمبلغ ٧٨٠٦ جنيهات و ٩٦١ ملياً وقد حجزت على أموالى المودعة فى بنك دى رومه وقدرها عشرة آلاف جنيه تقريباً دون الحجز على أموال الخاصة الخديوية وكانت وقائع الدعوى كما يأتى : « أتى كنت أودع باسمى المبالغ الخاصة بالديوان ليتسنى لى صرفها كما أشاء » ، « وأتت صرفت المبالغ التى رفعت بها الدعوى دون إذن من الخديو لعدم وجود أوامر كتابية منه بذلك » ، « وأن تحقيقات النيابة تثبت أن البيانات التى فى أذون الصرف غير حقيقية » ،

وقد رد وكيلى عن النقطة الأولى بأن المبالغ المودعة فى المصارف على قسمين :

الأول . وهو رموس الاموال ، وهذه مودعة باسم الاوقاف ، والثاني وهو فوائد رموس الاموال ؛ وقد أودعت بأسمى كرئيس للاوقاف ؛ وذلك كراهة لان يظهر أن الاوقاف تتعامل بالفوائد المحرمة شرعاً ؛ وقد جرى هذا العرف من قبل . وعن النقطة الثانية ، بأنه لم يكن يتصور أن أتأخر عن صرف المبالغ حتى يصدر لي أمر كتابي من الخديو ، لأن العادة جرت بأن تكون هذه الأوامر شفوية ، وحسبى أنى كنت أنا كد من الخديو نفسه أنه أمر بصرف المبالغ . وعن النقطة الثالثة بأنه لم يكن من المتيسر أن أتجسس وأستقصى عن المبالغ التى تصرف لأعرف مواضع صرفها ، وأنا كد من أنها صرفت فى وجوها ، ووظيفتى لا تسمح لى بذلك ، وما أنا إلا وكيل عن الخديو (الناظر) وله كل الحرية فى صرفها .

وكان هذا الدفاع أمام المحكمة الابتدائية يوم ٨ مارس سنة ١٩٢١ ، ولكنها حكمت ضدى بأن أدفع مبلغ ٤٥٥٦ جنياً ، وعلى الخاصة وحدها بدفع مبلغ ١٣٥٠ جنياً مع دفع فوائدها باعتبار ٥ فى المائة من وقت رفع الدعوى . وبرفض طلبى الرجوع منى على الخاصة الخديوية ، وبدفع مصاريف الدعوى و ٨٠٠ جنيه لمحامى الأوقاف .

وقد استأنفت هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة .

وفى يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣ كان موعد المرافعة أمامها ، فترافع أولاً محامى الأوقاف ، ثم أعقبه مستر بادوا محامى الخديو ، ثم ترافع عنى البستاني بك ، وأخيراً وقفت فقلت : إن محكمة الاستئناف قررت أنه لا يمكننى أن أعصى أوامر الناظر (الخديو) على شرط ألا أقوم شخصياً بعمل لا يجوز القانون ، وهذه النقطة على ما أظن هى أساس القضية ، والأستاذ البستاني فقد أقوال الأوقاف فى هذه النقطة ، وقال إن الدليل على أن الأوقاف لم تكن مقتنعة بأننى تداخلت فى أمور لا يجوزها القانون ، أنها طالبتنى مدنياً فقط ، وطالبت خيرى باشا المدير الذى سبقنى فى الأوقاف جنائياً مع أن القضيتين متشابهتان تماماً ؛ ولا شك أن المحكمة تحب أن تعرف ماهو سبب هذا الاعتقاد ، فلو كان عفيفى باشا خلق فى هذا المنصب على قيد الحياة لأعلمكم . ولكن لعدم وجوده سمحوا لى أن أعرفكم به .

فى مايو سنة ١٩١٤ عندما كنت أرافق عائلتى المسافرة من الاسكندرية إلى الاسكندرية قابلت السلطان حسين كامل فى القطار ، ودار الحديث عن أعمال الأوقاف الخديوية ، فقال لى : « يا شفيق أظن أنه تجرى أعمال عندك بدون علمك » ، فدهشت

لهذا الكلام ، لأنه حينما كان يصدر لى أمر من عباس وفى الغالب عن طريق أحمد بك صادق بصرف مبلغ لتوزيعه بمعرفة وهو وكيل ، كنت أرجع لسموه لأننا كد من صحة الأمر ، وعندها فقط كنت أصرفه بحسن نية . فكلام السلطان حسين لى يثبت أننى كنت بعيداً عن الألاعيب التى لا يجيزها القانون . وهو السلطان حسين ولا شك الذى أمر عفيفى باشا بالألا يطالبنى إلا مدنياً

« ولأتى ابن موطف شغل مناصب هامة ، فكان فى عهد الحديو اسماعيل باشا رئيساً لقلم العرضحالات فى السراى ، ثم انتقل إلى إدارة المالية المصرية ، ولكن لما عين على رأس هذه النظارة اسماعيل صديق باشا لم يلبث أن استقال ، لأنه لم يشأ أن يوافق على أعمال رئيسه ، فلو أطلع ولده على أى شك فى إدارة المصلحة التى كان يديرها ما تأخر لحظة عن اتباع خطة أبيه

« إن لى فى خدمة الحكومة ما يزيد على الأربعين عاماً ، أدت فيها الديوان الحديو ثم الاوقاف قبل أن أنتقل إلى الاوقاف الخصوصية ، ولأتى مرتاح الضمير من ناحية أعمالى ، لأننى أحس بأننى قمت بواجباتى بكل صدق وأمانة ، ولذا أرفع صوتى قائلاً : إنه فى هذه المدة الطويلة لم يجسر أحد أن يدعى على فى نزاهتى أو إدارتى اللهم إلا الاوقاف الملكية ، والآن وقد اتضح لها كل شىء فأرجو أن تحنى رأسها أمام الحقيقة وتوافقنى على طلباتى .

« وعلى كل حال فأتى أنتظر من محكمة الاستئناف آخر ما جأ للعدالة ، لا رفض دعوى الاوقاف فقط ، بل أيضاً الحكم عليها بتعويض لى نظير الضرر العظيم الذى نالنى من جراء حجزها على مالى بدون حق فوق الثمانية الأعوام . وقد أجلت الجلسة بعد ذلك للنطق بالحكم

وفى يوم ١٢ يونيو أخبرنى البستانى بك تليفونياً أن النائب العام للنحاكم المختلطة تشرف بمقابلة جلالة الملك ، وأنه يظن أن لهذه المقابلة علاقة بموضوع قضيتى . وفى يوم ١٦ قابلت شكور باشا ، وأعلتته بهذا الحديث ، فأشار على بالذهاب إلى مقر المندوب السامى ، والتكلم مع أحد السكرتيرين فى الموضوع . وقد حدث فعلاً أننى قابلت السكرتير الشرقى ، وأخبرته بما يجول فى خاطرى ، ويتخوف من هذه المقابلة ، ورجوته - إن لم يكن هناك مانع - أن يستفهم عن سبب تأخر النطق بالحكم فوعدتنى بذلك

وبعد هذا قابلت مرزباخ المحامي، فقال لي : إن هذه القضية من القضايا الهامة
ومعلوم أمرها للمستشارين ، وإنه ظهر من كلام المستشار فامباس معه ، ان تيار
الافكار في صالحى، فاطمأنت قليلا

وفي يوم ٢١ يونيو أصدرت المحكمة حكمها وهو مبنى على الحثيات الآتية :
« حيث ان شفيق باشا كان مديراً للأوقاف الخصوصية الخديوية فكان
يلزمه أن يتحقق من أن المبالغ المنصرفة دفعت في أعمال الخير
» وحيث ان مسئولية الخاصة واقعة عليها بناء على الحكم الصادر في ٨ يناير
سنة ١٩٢١

حكمت المحكمة بمسئولية الخاصة وشفيق باشا بدفع مبلغ ٢٠٢٥ جنهاً
بالتضامن ، مع دفع الفوائد ابتداء من رفع الدعوى أى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ ،
وقد كان لهذا الحكم وقع سيء شديد الأثر في نفسى

بين مؤلفائى وعضوية البرلمان : في يوم ١٣ مايو دعوت للافتطار
بعض معارفى من أهل منشية الصدر والقبه من العمدة والمدرسين وغيرهم حسب
عادتي كل عام .

وبعد تناول الطعام وقف احمد بسيونى عمدة حدائق القبة ، وطلب من الحاضرين
أن يضموا أصواتهم الى صوته فى أن أرشح نفسى للبرلمان ، لأننى لم أقبل الترشيح
حتى الآن على الرغم من أن بعض كبراء الحى أمثال شكور باشا دعوتى الى ترشيح
نفسى . فوافق جميع الحاضرين وألحوا على فى القبول ، فشكرت لهم هذه الثقة وقلت :
إننى أراء هذا الإلحاح سأفكر فى الأمر ؛ ثم تكلموا فى تنظيم لجنة للقيام بعمل الدعاية
اللازمة ، وقرروا الفاتحة على ذلك ثم انصرفوا .

وفي يوم ١٩ منه زرت الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر الأسبق مهناً بالعيد ،
وأطلعتة على ماقاله بعض أهل الحى فحذا اقتراحهم ، وألح على بقبوله ، وذكر أنه
موافق عليه ، وقد فكر فيه من قبل ، وأشار على بعض من حضر عليه للمعايدة بذلك .
وفي يوم ٢٠ منه عيذت على مصطفى بك الديب فى مصر الجديدة ورويت له
ماحصل من أهل الحى ومن الشيخ حسونة ، ففرقتى أنه عضو فى لجنة الوفد الانتخابية
فى مصر الجديدة ، وأنه سيجس نبض من معه فى ترشيحي .

وفي يوم ٢٣ منه حضر إلى وقال : إن اللجنة اجتمعت ودار الكلام فيمن

يرشحونه ، فقال : إنه يرى في قسم الوايلي ثلاثة أشخاص جديرين بالانتخاب ، وهم حسن حسيب باشا ، ومحمد شفيق باشا ، وأحمد شفيق باشا ، فوافقوا بالاجماع ؛ ثم انبرى منهم اثنان فأثنيا على ، وقالوا : إنني مجرب وسوابق حسنة ولي دراية بالتاريخ وأجيد اللغة الفرنسية .

وفي يوم ٣ يونيو زرت الوفد في بيت المصري بك السعدى ، وتكلمت مع علي بك الشمسى في موضوع ترشيحي عن قسم الوايلي ، فقال : إنه سيسجل اسمي في سجل المرشحين من قبل الوفد لعضوية مجلس الشيوخ ، لأن الترشيحات لمجلس النواب قد انتهت .

وأخيراً راجعت نفسي ، فوجدت أمامي عملاً تاريخياً أهم بالقيام به ، وهو إصدار حوليات مصر السياسية ، وإخراج مذكراتي في نصف قرن ، وأن هذا العمل التاريخي يتطلب مني أن أقف على الحياد بين الأحزاب المختلفة لا تفرغ للحقيقة وحدها ، بينما ترشيح نفسي لعضوية البرلمان ، سيعرضني للانغماس في الحزبية .

فكان أمامي أن أوازن بين مؤلفاتي وعضوية البرلمان ، فاخترت الأولى وعدلت عن الترشيح .

شؤره مختلفة :

تعرفني بالمستر كراين الأمريكى : في

أواخر سنة ١٩٢٢ دعيت لتناول الشاي عند السيد عبد الحميد البكرى ، وكان من بين المدعوين المستر كراين سفير أمريكا في الصين سابقاً ، وقد تعرفت به في السنة الماضية عند السيد نفسه ، وكنت وعدته بأن أحصل له على توصية للامام الادريسي ليتمكن من زيارة العسير في طريقه الى زيارة بن السعود والامام يحيى ، ثم دعوت



السيد مصطفى الادريسي

الحاضرين لأخذ الشاي عندي في أول يناير الحالي ، وكان من بين المدعوين السيد

مصطفى الأدريسى، فتعرف بالمستر كرين ووعدته بالتوصية، كما أنه تعرف بسليمان شفيق باشا ناظر الحربية العثمانية سابقاً والذي هو ضيفي الآن بمصر، وله معرفة تامة بالبلاد العربية السابق ذكرها، فضلاً عن البصرة والعراق ودمشق وسوريا، وقد تم الاتفاق على أن يرافق المستر كرين، وتقرر أن تكون الرحلة في سبتمبر القادم لأنه وقت ملائم.

وقد دعاني المستر كرين مع سليمان شفيق باشا والبكري والتفتازاني والدكتور رضا توفيق الفيلسوف التركي لتناول الغداء في فندق مينا هاوس، وقد أهديت له مجموعة مقالاتي في جريدة الليبرتيه.



الدكتور رضا توفيق الفيلسوف التركي

وفي يوم ١٠ يناير سافر لزيارة الحجاز وفي يوم ٢٤ رجع من رحلته بعد أن قابل ملك الحجاز، فحضر لزيارتي مودعاً قبل سفره إلى الأستانة:

مشروع اقتصادي: عرفت من السيد

مصطفى عبد العال الأدريسى وهو ممثل صاحب العسير في مصر أنه يهتم منذ السنة الماضية بمسألة معدن البترول في جزيرة

فرسان أمام الحديد التابعة لعسير، وقد تقدمت له جملة عطاءات من ثلاث شركات انجليزية، فاختار أحسنها، وهو مقدم من أحد الإنجليز بمصر وآخر بالبحرين، وقد قرأنا شروط العطاء معاً، ولاحظت على بعض المواد، وهي تلخص في أن المستر باركر الإنجليزي بالأصالة عنه وبالنيابة عن آخر في لندن طرف أول، والسيد مصطفى والسيد الامام الأدريسى طرفاً آخر، يطلبون أخذ امتياز معدن البترول وما يوجد من المعادن الأخرى في جزيرة فرسان لمدة خمسين سنة، ولهم الحق في مد هذه المدة خمسين سنة أخرى عند اتفاق الطرفين، وقبل مضي المدة الأولى بسنة واحدة. وأن كل الأدوات اللازمة للعمل لا يؤخذ عنها جمر، وأن الأرض تبقى في ملكية الامام، وعليه أن يحمي العمال بحراس في نظير ثلاثة آلاف جنيه سنوياً

تدفع مقدماً ، وله أن يعين مأموراً ليقيد في دفتر خاص الصادر من المعادن ، وأن يخص مندوباً لحضور الجمعية العمومية ، وبحث ميزانية الشركة أو الشركات التي يؤسسها طالبا الامتياز ، وذلك على مصاريف الشركة ، وللإمام الحق في ربع الأسهم مجاناً ، وللاهای أن يكتبوا بعشرة في المائة توضع تحت تصرف السيد مصطفى .

وكانت ملاحظاتي ، خاصة بأن الشروط لاتین الجهة التي تحسم الخلاف إذا وقع بين المتعاقدين ، ولم تحدد المدة التي في خلالها يبتدىء العمل ، ووعدته أن أتکلم مع بعض الممالین الأمريكيين الذين سيفقدون إلى مصر قريباً ، بواسطة سفير أمريكا وكان الأمير محمد علي قد وعدني أن يقدمني له مع توصية منه . ولما قابلته وحادثته في الموضوع قال لي : إن مدير شركة البترول الأمريكية قدم إلى مصر ثم سافر إلى فلسطين وسيعود لمصر في ١٤ مارس فأقابلك معه .

ولكن هذه المقابلة لم تتم ، وأهمل المشروع كله بعد ذلك بسبب بسط نفوذ ابن السعود على بلاد الإدارة .

أسرار عن مسألة طابه : ورد ذكر هذه المسألة في القسم الأول من حكم عباس وفي يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ أخبرني عزت باشا العابد أنه كان قد بلغ الانجليز أن الدولة ستحدث تعديلاً في الحدود بين مصر وفلسطين نظراً لما كانت تنويه من إعطاء امتياز للألمان بإنشاء سكة حديدية في فلسطين ، فأوعزت لندن إلى كرومر أن يستعلم من الغازي مختار باشا عن ذلك فأجابه بخشونة قائلاً : « وهل الدولة العلية غير مستقلة ؟ - أو ليس لها الحق في عمل ما تريد ،

وعندئذ انتقلت المخابرات إلى الآستانة . وقد وافق عزت باشا العابد ، وزكى باشا مشير الطوبخانة ورضا باشا السر عسكر على جعل رأس محمد الحد الفاصل بين البلادين .

ولكن أبا الهدى الصيادی ويوسف رضا باشا رئيس قومسيون أسكان المهاجرين وكان ميالاً للروميا ، أرسل تقارير سرية للسلطان عبد الحميد ، بأن رأس محمد ، رمز معناه أن محمد رشاد الخامس سيقسم الحكم مناصفة مع جلالته ! فدعّر عبد الحميد لهذا ! وحق علي عزت باشا ومن معه ،

الملك فؤاد لا يأذن لي بالمقابلة : في يوم ٢٩ سبتمبر عدت من الآستانة إلى

الاسكندرية فذهبت إلى سراى رأس التين ، وطلبت من التشرىفاتى التوبانجى
أن يحدد لي ميعاداً لمقابلة جلالة الملك

وفي يوم ٣ أكتوبر تكلمت تليفونياً مع سعيد ذى الفقار باشا في هذا
الموضوع ، فقال : إن جلالة الملك مشغول كثيراً ، وسألني عما إذا كنت قد سافرت
إلى القاهرة بعد عودتي من الأستانة ، فقلت لا . فأجاب : حينئذ يمكنك السفر وعند
رجوع جلالة لمصر سينظر في طلب المقابلة

وبعد ذلك لم يأتني خبر !

وقد علمت من مصدر أثق به نقلاً عن الملك أنه قد وصل إلى عليه اننى أقوم
بدعاية لعباس في جمعية الرابطة الشرقية (سيأتى فصل خاص بها في ملحق)